منظمات المجتمع المدني وضرورتها في بناء الدولة الوطنية

*د. منذر الحاج

(الإيداع: 26 شباط 2018، القبول: 18 حزيران 2018)

ملخص:

المشكلة التي استدعت البحث في موضوع منظمات المجتمع المدني، هي ضعف وظائفها التنموية في الدول التي تحتاج إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما في الدول العربية، بما يدعم خيار الدولة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على علاقات المواطنة في علاقة الدولة بالمجتمع، فضلا عن مشكلة التداخل بين منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.

وأهمية البحث في هكذا موضوع تظهر من إمكانية الفصل العلمي بين مفهومي العمل التنموي والعمل التكافلي الخيري في إطار أنشطة منظمات المجتمع المدني، وإيجاد السبل الإجرائية التي تعزز من تنمية الديمقراطية ثقافة وسلوكاً.

وتمت الدراسة بطريقة علمية على أساس المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج المقارن في مبحثين، تناول المبحث الأول دراسة مدخلين أساسيين، هما المدخل المعرفي، والمدخل الإجرائي. بينما في المبحث الثاني تمت دراسة موضوعي تنمية مفهوم المواطنة، وتنمية الحوار الوطني الديمقراطي، كمظهرين تنمويين لمخرجات أنشطة منظمات المجتمع المدني.

وانتهت الدراسة بمجموعة نتائج من أهمها: أن منظمات المجتمع المدني ليست قطاعاً خاصاً ولا هي خارج إطار نظام الدولة، بل هي منظمات وسيطة ذات طابع تنموي وطني بين الدولة والمجتمع تساهم في تعظيم مفهوم المواطنة إجرائياً، وتظهر مؤشرات ذلك في طبيعة الاصطفاف السياسي للمواطنين عند أي استحقاق انتخابي وطني.

* كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

Civil society organizations and necessity in the construction of the National State

Dr. Monzer Alhajj

(Received: 26 February 2018, Accepted: 18 June 2018)

Abstract:

The problem that led to research in the topic of civil society organizations, are weak functionsDevelopment in states in need of social and economic developmentAnd politicalAnd political Support the option of a state of national democracy, which is based on the marks of citizenship, The problem of the overlap between civil society organizations and NGOs.

The importance of research appear in Chapter science between the concepts of business development and symbiotic, anddemocracy procedural.

The adoption of approach two are the methodology of descriptive analysis, and The product of comparative.

The study has two sections: the first lesson the entrance of knowledge, the second lesson the entrance of the proceduralThe study has two sections: the first lesson the entrance of knowledge, the second lesson the entrance of the procedural.And the second lesson the concept of citizenship and dialogue.

The results of the study: determining the position of civil society organizations between state and society. And Expand the concept of citizenship procedurally by the election of the National.

1- مقدمة:

لقد وضعت نظرية العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر على يد فلاسفتها، توماس هوبس، وجون لوك، وجان جاك رسو تصورات فكرية لنشوء الدولة التعاقدية، إذ شهدت ظهوراً لمفهوم المجتمع المدني في سياقها العام، ثم طرأ تحولاً على هذه النظرية مع فلاسفة آخرين في مرحلة لاحقة أمثال، هيغل، وماركس، وغرامشي. وتقع أهمية هذه النظريات في إنها مهدت لقيام منظمات مجتمع مدني إجرائياً، وهذه المنظمات ساهمت في تطور الدولة وطنياً في المجتمعات الغربية الأوربية. في حين أن باقي المجتمعات والتي يمكن وصفها بالمجتمعات (الشرقية) ومنها المجتمعات العربية عانت من ضعف التبلور في التشكل البنائي المدني، وتركز تطورها على البناء الاجتماعي ما قبل المدني بسبب ظروف السيطرة الاستعمارية وتكريس التخلف الاجتماعي والاقتصادي. وهذا ما شكل مدخلاً لحالة بحثية يمكن من خلالها تتبع أهمية منظمات المجتمع المدني وضرورة توظيف نشاطاتها من أجل المساهمة في بناء الدولة الوطنية بالمعيار الدستوري على أساس التعاقد الاجتماعي الوطني.

أولاً – مشكلة البحث:

وتتجلى في جانبين هما:

الأول: بنيوي،"Structural' يتعلق بعدم وضوح الشكل البنائي لمنظمات المجتمع المدني في مجتمعات عدة، ومنها المجتمعات العربية.

الثاني: نظمي،"Regime " يتجلى في عدم تبلور طبيعة الأدوار الوظيفية التي تقوم فيها منظمات المجتمع المدني، إذ يغلب على أنشطتها الطابع الثقافي أكثر من الطابع التنموي العام.

ثانياً – أهمية البحث:

إظهار أهمية منظمات المجتمع المدني لتعزيز بناء الدولة المدنية وطنياً، والتي تقوم على تُعظيم مفهوم المواطنة ثقافياً، وإجرائياً من خلال أنظمة ونشاطات منظمات المجتمع المدني، واجتماعيا، وقانونياً بوصفها دولة تعاقدية (أي دولة دستورية).

ثالثاً – هدف البحث:

الكشف المنهجي عن ضرورات وجود منظمات المجتمع المدني وأثارها في التنمية الاجتماعية على أساس مدني من خلال وظائفها التي تقوم بها.

رابعاً – فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:

هناك اختلاط مفاهيمي ونظمي بين منظمات المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع الأهلي في الدول غير المكتملة في بنائها الوطني مدنياً، وفق منظور نظرية العقد الاجتماعي ونماذج دولها، كما في الدول الغربية (الأوربية).

الفرضية الثانية:

وجود منظمات المجتمع المدني في الدولة، يؤشر على التنمية الاجتماعية للدولة الوطنية من سلوك المواطنة، والاصطفاف السياسي الوطني، والحوار الديمقراطي البنّاء.

خامساً – منهج البحث:

بما أن موضوع التنظيم الاجتماعي المدني يُعد ظاهرة اجتماعية، فهذا يمكّن الدراسة من الاعتماد على منهجين للبحث هما:

آ – منهج التحليل الوصفي:

الذي استخدمه "ديفيد أيستون"، إذ يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بمدخلات (Inputs) بيئات النظم الاجتماعية.[1]

ب – منهج التحليل المقارن:

الذي استخدمه "ليبر هارت" في دراسة نماذج النظم الاجتماعية، لكن هذا المنهج لا يقوم على أساس التحليل الكمي، وإنما يعتمد التحليل المقارن الكيفي.[2] بسبب صعوبة الحصول على مؤشرات كمية معتمدة من قبل مراكز أبحاث علمية عربية تخص دراسة المجتمع المدني ومنظماته في الدول العربية.

سادساً– الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

موضوع البحث ليس جديداً، فقد تناولته دراسات سابقة عدة من أهمها:

آ – دراسة للدكتور "توفيق المديني" عام 1997 بعنوان: (المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي) الذي خلص إلى نتائج عدة من أهمها أنه عزا ضعف بناء المجتمع المدني ومنظماته إلى الوصاية الإيديولوجية للدولة على المجتمع، وغياب دولة القانون والمؤسسات.

ب – دراسة للدكتور "الحبيب الجنحاني" عام 2003، بعنوان: (المجتمع المدني بين النظرية والممارسة) من نتائجها، أنه عدّ ضعف بناء منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والإسلامية مرتبط بضعف الدولة، وأن النشاط المدني هو نشاط ثقافي وفكري إيديولوجي.

والإضافة العلمية التي يمكن تحقيقها في هذه الدراسة هي محاولة الفصل المعرفي بين ما هو مدني وما هو أهلي في أشكال التنظيم الاجتماعي، لكون الواقع القائم يشهد تداخلاً بينهما، فضلا عن الكشف العلمي المنهجي عن الآثار التنموية الناتجة عن أنشطة التنظيمات الاجتماعية التي تظهر في مخرجات ادائها لوظائفها المصاغة من الناحية التقريرية، مثل تنمية مفهوم المواطنة والحوار الديمقراطي، في حين أن وظائفها الإجرائية في الدراسات السابقة تظهر كمدخلات أداء النظم من خلال أغراضها وأهدافها المصاغة تقريرياً.

سابعاً – أسئلة البحث:

1 – ماهي المداخل الأساسية لطبيعة التنظيم الاجتماعي المدني؟

2 – ما هي أشكال التنظيمات الاجتماعية، وماهي وظائفها؟

3– ماهي الآثار التنموية الناتجة عن أنشطة التنظيمات الاجتماعية المدنية؟

ثامناً ـ التعريفات الإجرائية:

1 – الدولة المدنية: "Civil State" هي الشخص الاعتباري الذي يتمتع باستقلال مالي وإداري وقانوني وسياسي عن الشخص الطبيعي. ويضمن حقوق المواطنة الكاملة على أساس تعاقدي اجتماعي، بغض النظر عن انتماءات الأشخاص الطبيعيين الدينية والعرقية والثقافية والسياسية.

[1]-د. عبد الله حسن الجوجو، **الأنظمة السياسية المقارنة**، (طرابلس ليبيا، الجامعة المفتوحة، 1997)، ص56

[2]-د. محمد عطا، د.أحمد تيم، فوزي، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، (ليبيا، نشر جامعة قار يونس، 1980)، ص84

2– منظمات المجتمع المدني:'Civil Society Organizations'هي مفهوم يُعبر عن مجموع العلاقات الفردية، والبُنى المنظماتية التي تمارس نشاطها خارج الإطار الرسمي لمؤسسات الدولة، وهي تتمتع باستقلال نسبي عن الاتجاهات السياسية والإيديولوجية، وتلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة، وتتولى عملية التعبير عن المطالب وإثارة الرأي العام لصالح القضايا التي تدافع عنها منظمات المجتمع المدني، مثل (حماية البيئة، حماية الطفولة، وغيرهما).

تاسعاً – متغيرات البحث:

آ – **المتغيرات المستقلة:** التي تفسر المتغيرات التابعة (الدولة المدنية التعاقدية /أي الدولة الدستورية/– المجتمع المدني).

ب – **المتغيرات التابعة:** (منظمات المجتمع المدني – منظمات المجتمع الأهلي– المواطنة)، فضلا عن المتغيرات الدخيلة التي قد تطرأ على الدراسة اثناء البحث.

عاشراً – إطار الدراسة:

مقدمة: تتضمن مدخلاً توضيحيا عن تاريخية نشوء مفهوم المجتمع المدني ومنظماته.

المبحث الأول: المداخل الأساسية لطبيعة التنظيم الاجتماعي المدني

المطلب الأول: المدخل المعرفي.

المطلب الثاني: المدخل الإجرائي.

المبحث الثاني: الأثار التنموية لنشاطات التنظيمات الاجتماعية المدنية

المطلب الأول: تنمية مفهوم المواطنة.

المطلب الثاني: تنمية الحوار الوطني الديمقراطي.

المبحث الأول: المداخل الأساسية لطبيعة التنظيم الاجتماعي المدني

هناك جملة مفاهيم متداخلة، كمفهومي الدولة المدنية والمجتمع المدني، وقد دخلت الفكر العربي حديثاً على يد رواد الفكر النهضة العربية في القرن التاسع عشر، ومع تقدم هذا الفكر حصلت إشكالية فكرية من جهة المدخل المعرفي، تجلت في التداخل بين مفهومي الدولة والسلطة، وكذلك التداخل بين مفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، ويعود سبب ذلك لعدم النضج السياسي لمفهوم الدولة المدنية، وكذلك عدم تبلور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي بنوعيه التاريخي والحديث، وبالتالي انعكس هذا تلقائياً على ضعف تبلور التنظيمات المدنية المستقلة نسبياً عن الدولة.

كما حصلت إشكالية أخرى من جهة المدخل الإجرائي تجلت في طبيعة النشاط التجاري الذي رافقت طور مفهوم الأمة من الناحية التاريخية، وهذا النشاط لم يتعارض مع مفهوم القبيلة، وفي العصر الحديث تبلور مفهوم الدولة القومية في ظل النشاط الزراعي الذي لم يكن بحاجة أصلاً إلى النشاط المدني بقدر حاجته للنشاط الخيري. بينما في أوربة، فإن التطور الصناعي والتجاري، كان سبباً حاسماً في ظهور التنظيمات المدنية بسبب تبلور مفهوم الدولة المدنية الذي تجلى في طبيعة النشاط الانتخابي التنافسي وتشكيل الأحزاب السياسية، الأمر الذي أعطى تمايزاً واضحاً بين وظائف الدولة ووظائف المجتمع المدني وطبيعة نشاط منظماته.

المطلب الأول: المدخل المعرفي

عند دراسة طبيعة التنظيم الاجتماعي المدني، فهذا يعني أن الضرورة المعرفية تقتضي مقاربة مفهوم المجتمع المدني، والخبرة الاجتماعية المتراكمة في سياق عملية التغيير الحضاري للمجتمعات التي ظهر فيها هذا المفهوم، كالمجتمعات الغربية (الأوربية)، التي شهدت ظهوراً فلسفياً له مع فلاسفة ومفكري عصر النهضة الأوربية أمثال، (توماس هوبس، وجان جاك

رسو، وهيجل) وغيرهم، ثم تطور في مراحل تاريخية لاحقة مع آخرين، أمثال (كارل ماركس، وهيجل، وأنطونيو غرامشي) وغيرهم. في حين ظهرت إرهاصات هذا المفهوم معرفياً لدى مفكري العرب في مراحل تاريخية متقطعة، مثل الفارابي، وابن خلدون، حيث استخدم مصطلح مدني لديهم للتعبير عن حاجة الاجتماع عند الإنسان بوصفه كائناً اجتماعياً.[3]

عدّ "كارل ماركس" مفهوم المجتمع المدني تعبيراً عن المسرح الحقيقي للتاريخ كله. ومن ثم بنت الدراسات الاشتراكية اللاحقة على مقولة ماركس أراءً تفسيرية تحمل في طياتها توظيفات إيديولوجية لهذا المفهوم بوصفه مسرحاً للصراع الطبقي الاجتماعي الذي قامت الرأسمالية بإخفائه من خلال توظيف الحرية الفردية داخل تنظيمات مجتمعية ناشطة لصالح الشأن المدني. أمّا "أنطونيو غرامشي" عدّه ممثلاً للبناء الفوقي في المجتمع ليشمل قضايا الثقافة والسياسة المرتبطة بمفهوم المجتمع السياسي المكون لمفهوم الدولة المدنيّة. في حين أن المقاربة الليبرالية لهذا المفهوم اقترنت بمبادئ العقد الاجتماعي الذي يحتّم على الدولة حماية مصالح مواطنيها.[4]

والإشكالية لدى المفكرين العرب بدت في طريقة قراءة مفهوم المجتمع المدني كما هو في أصله الغربي بحكم بيئته التي تكون في سياق تطورها، وهذه القراءات المختلفة لا تخلو من تأثيرات فكرية وإيديولوجية لمن ينتمون إليها، فضلاً عن عدم مواكبة المفهوم للخبرة الاجتماعية في البيئات العربية، ومحاولة البعض الخلط بينه وبين مفهوم المجتمع الأهلي. ولكن مهما تكن القراءات يبقى تفسير طرح هذا المفهوم عربياً، هو محاولة من محاولات تناول الديمقراطية من باب النظام الاجتماعي العام الذي ينحو باتجاه البناء المدني كما بعض المجتمعات العربية في سورية ومصر وتونس وغيرها.

الدكتور "كريم أبو حلاوة" أستاذ علم الاجتماع بجامعة دمشق، يرى التنظيم الاجتماعي المدني، بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، كالمشاركة في صنع القرارات الوطنية، وتشكيل منظمات مدنية ونقابات مهنية للدفاع عن مصالح منتسبيها، أو للدفاع عن حقوق مدنية معينة.[5]

الدكتور " الحبيب الجنحاني" أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس، يرى تكاملاً بين مفهوم الدولة ومفهوم المجتمع المدني بالرغم من نشاطه المستقل عن إشراف الدولة مباشرة، ويتميّز بروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي من أجل خدمة المصلحة العامة.[6]

---

[3]- د. الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق**، (مجلة آفاق المعرفة، عدد أب لعام 2003، دار الفكر بدمشق)، ص12

[4]- د. كريم أبو حلاوة، **إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني**، (مجلة عالم الفكر، مجلد 27، عدد3، 1999، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت)، ص 10

[5]- المرجع السابق ص11

[6]- د. الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق**، (مرجع سابق)،ص36

الدكتور "روبرت بوتنام "Robert Putnam" أستاذ علم الاجتماع بجامعة هارفارد، يرى المجتمع المدني على شكل منظمات غير سياسية تلعب دوراً مهماً في ترسيخ نمط حياة ديمقراطية' لكونها تبني الرأسمال الاجتماعي، والثقة بين المواطنين، وقيم مشتركة لمفهوم المواطنة.[7]

وخلاصة القول تُفضي إلى أن المجتمع المدني يحتضن تنوعاً في أشكال التنظيمات الاجتماعية المدنية والأهلية والفاعلين فيها، والتي تختلف فيما بينها في درجة التزامها بالشكليات الاجتماعية وعلاقتها بالقوانين، ودرجة الاستقلالية عن مؤسسات الدولة ووظائفها.

المطلب الثاني: المدخل الإجرائي

إذا كانت التنظيمات المدنية في شكلها العام تُعنى بتنمية المهارات والاتجاهات والقيم والمعارف والعلوم والمعلومات وتقديم الخدمات المدنية؟ فإن الديمقراطية هي الأساس لممارسة أنشطتها، لأنه بقدر توفر الديمقراطية، بقدر ما تقوم هذه التنظيمات بمهامها في مناخ صحي مناسب على أساس قيم المساواة في تكافؤ الفرص والمشاركة والعمل الجماعي وكيفية اتخاذ القرارات. فهنا كحسب رأي الباحث "ف. كلارك بور" اعتبارات عدة، تدخل في وظائف التنظيمات المدنية تجاه تنمية السلوك الديمقراطي إجرائياً منها:

1 – التأكيد على مشروعية السلوك الديمقراطي من خلال ربطه بمفهوم العمل المنظم.

2 – ربط السلوك الديمقراطي بالعمل المنظم في إطار النظام العام، وتنمية فن الصياغة والإصغاء وأساليب التعبير عن الرأي.[8]

وهناك مجموعة معايير يمكن اعتمادها لقياس أثر مؤسسات المجتمع المدني في الديمقراطية، ومن ثم الاستفادة منها في تنمية الفكر الديمقراطي عبر النشاط الإجرائي في الرصد والمتابعة الميدانية.

1 – عدد الناشطين الجدد الذين رفدوا مؤسسة عمل مدني معينة خلال فترة زمنية محددة، إذ تُعد المشاركة الفعالة وجذب الأصدقاء والنشطاء الجدد مؤشراً على المشاركة الطوعية الديمقراطية، ومؤشراً على خبرة العمل الديمقراطي المكتسبة للناشطين القدامى.

2 – عدد الأعضاء المشاركين الحاليين في الاجتماعات الدورية خلال فترة زمنية محددة، بالنسبة للعدد الكلي للأعضاء، حيث كلما كانت النسبة مرتفعة، كلما كانت مؤشراً على الجدية والإحساس بالمسؤولية التي تحتاجها الديمقراطية.

3 – معدلات تغيير العضوية في مجلس الإدارة مع نهاية كل دورة عمل، إذ أن الثبات الدائم لنفس الأعضاء أو غالبيتهم، يؤشر على التسلط وضعف ممارسة الديمقراطية وضعف الشفافية. فضلاً عن حرمان باقي الأعضاء من اكتساب مهارات القيادة وإدارة النشاطات بكفاءة وديمقراطية.

4 – آلية إصدار القرارات، لأنها تؤشر على الديمقراطية في جو من الحرية من خلال توزيع المسؤوليات على أعضاء مجلس الإدارة جميعهم، سواء في مناقشة مشروعات القرارات قبل إقرارها، ومن ثم إصدارها وتعميمها.

---

[7]- روبرت بوتنام، **المجتمع المدني**، (مجلة المشكاة، متخصصة بالأبحاث الفكرية والحقوقية، مصر، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، العدد الأول، آذار2008)، ص153

[8]- د. عبد الودود مكروم، **القيم ومسؤوليات المواطنة**، (مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004)، ص264 – 271، بتصرف الباحث في الصياغة.

5 – نسبة عدد الإناث قياساً على عدد الذكور المنتسبين إلى عضوية الجمعية العمومية للمؤسسة، أو نسبة الإناث المشاركات في مجلس الإدارة، إذ أن ذلك يؤشر على نضج المسار المدني الديمقراطي للمجتمع بشكل عام.[9]

من الناحية التطبيقية تقوم منظمات المجتمع المدني على مبادئ عدة، أهمها:

1 – **التطوعية:** وهي فكرة تربوية مهمة لتنمية الوعي الاجتماعي لدى الأفراد، وحفزهم معنوياً على قبول الانخراط في مجموعات الخدمة المجتمعية المتمدنة بإرادة حرة واعية عند الحاجة دون مقابل مادي (أجر).

2 – **المنظماتية:** وهي فكرة تُشير إلى أن نشاط التنظيمات الاجتماعية المدنية، هو نشاط جماعي منظماتي لا يخرج عن النظام الاجتماعي العام (الدولة) والقانون. وهذه المنظمات، تُعد مؤسسات وسيطة بين المجتمع والدولة، وتقوم بوظائف اجتماعية، وثقافية، وحقوقية، ومهنية، وفكرية، وبيئية، وإنسانية، وصحية، ورياضية، وفنية.... إلخ.

3 – **الاستقلالية:** هذه الفكرة تصب لصالح إشاعة مفهوم الحرية والطوعية، بوصف الدولة شخص اعتباري قانوني مستقل عن الأشخاص الطبيعيين.[10]

والسؤال الذي يطرح نفسه هو، هل للمجتمع المدني (مؤسساتInstitution أم منظماتOrganization) مدنيّة، تحفز الأفراد على العمل التطوعي؟

العمل المؤسسي هو عمل قانوني راسخ في مفهوم الدولة المدنية، وهذا العمل يرسخ أنماطاً من السلوك والنشاط القابل للتنمية والتطوير حسب تطور المجتمع وتنامي حاجاته، وهو بدوره يؤثر على تطور البنية المدنية للمجتمع. بينما العمل المنظماتي هو عمل يخص وحدات اجتماعية ذات وظيفة تقريرية محددة وأدور محددة للفاعلين فيها داخل إطار مؤسسي أوسع، وهو الدولة.[11] وإن تطويرها ينعكس إيجاباً على أدائها الوظيفي هي بالذات مباشرة، مع عدم أغفال أهميتها في التطور الكلي للمجتمع المدني وبناء الدولة الوطنية على أساس مدني منظم بشكل عام.

في حين أن المقاربة لمفهوم المجتمع الأهلي تُفضي إلى فهم ارتباط منظماته بالخبرة الاجتماعية مباشرة، أكثر من مفهوم المجتمع المدني ومنظماته.[12] وتفسير ذلك يعود إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية التقليدية التي تقوم مبادئ الأمر بالمعروف، والتراحم، وإغاثة الملهوف، ومساعدة المحتاج، وكفالة الأيتام، والحنين إلى الماضي والحفاظ على الإرث، كما تقوم على التعاضد الاجتماعي، القربى والجوار والعائلية والعشائرية والدينية وأهل الحرفة وغيرها.

ولعل من الأسباب التي خلطت مفهوم المجتمع الأهلي بمفهوم المجتمع المدني، هو تميّز الاثنين معاً في وظائفهم وعلاقاتهم بالاستقلال النسبي عن مؤسسات الدولة. وفي مراحل تاريخية قام العمل الأهلي بوظائف التعليم وتقديم الخدمات الصحية وأشكال مختلفة من الرعاية الاجتماعية بفضل فريضة الزكاة، والوقف الديني، وتبرعات المؤمنين والهبات وغير ذلك.

---

[9]- د. عبد الغفار شكر، **المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية**، (دار الفكر، دمشق، سورية، مجلة آفاق، عدد نيسان لعام 2003)، ص70

[10]- (مرجع سابق)، ص 75

[11]- د. دارم البصام، **العمل الأهلي العربي المشترك**، (القاهرة، مصر، نشر المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، 1997)، ص11 – 12

[12]- د. دارم البصام، **العمل الأهلي العربي المشترك**، (المرجع السابق) ص 15

فالمجتمع الأهلي، هو تعبير عن البُنى العضوية للجماعات التي تنشط في ميادين التكافل والتعاضد الاجتماعي، والعمل الخيري من أجل الحفاظ على كيان الجماعة واستمرار حياتها، وكذلك الحفاظ على كرامة أفرادها من العوز أو الفقر أو التفكك الأُسري. وتُشكل العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية المخزنة رمزياً في الثقافة الموروثة أساساً للعلاقات داخل هذه البُنى.

المبحث الثاني: الأثار التنموية لنشاطات التنظيمات الاجتماعية المدنية

طالما أن المؤسسية والطوعية، هما سمتان رئيستان لمفهوم المجتمع المدني، فهذا يعني إن التنظيمات الاجتماعية المدنية تؤدي وظائف عامة تخدم التنمية الاجتماعية، منها، تنمية وتعظيم مفهوم المواطنة، والتنمية الديمقراطية للمجتمع وقبول مبدأ التعدد والتنوع.

المطلب الأول: تنمية مفهوم المواطنة:

يُشير الباحث "د.يو. بورجان D. W. Borgan " إلى أن مفهوم المواطنة يشمل على الحقوق السياسية والمدنية للأفراد بوصفهم مواطنين يشكلون مجتمعاً سياسياً تشاركياً تتوازى فيه الحرية والمسؤولية في ممارسة الحقوق والواجبات.[13]وتفسير ذلك أن المواطنة تعني العضوية السياسية والقانونية والمدنيَة في المجتمع السياسي، وما يترتب على هذه العضوية من التزامات متبادلة بين الأفراد بوصفهم مواطنين في الدولة، ولكن مع أهمية رأي الباحث "د.يو. بورجان" فالمواطنة لا تُكتسب بالسياسة والقانون فحسب، بل بالتربية والإعداد الفكري والوجداني وتقوية الروابط العاطفية من خلال الصور الرمزية ذات المدلول الوطني، كالعلم الوطني والنشيد الوطني والأغاني الوطنية والمصور الجغرافي الوطني، والجيش الوطني وغيرها من الدلالات، وكذلك حسن تمثيل الخطاب السياسي للمفردات الدالة على الوطنية، وحسن توظيف التاريخ كرصيد حضاري، وكذلك الجغرافيا التي تُشير إلى حدود الوطن وترابه وفضائه وثرواته ومياهه، فضلاً عن حسن توظيف الثقافة الوطنية لصالح الهوية الوطنية والقيم الوطنية المشتركة بين أبناء المجتمع السياسي بوصفهم شعباً واحداً أو أمة تشترك بقواسم وطنية وقومية مشتركة.
والمواطنة(Citizenship)، حسب رأي الدكتور "عبد الهادي الجوهري" أستاذ علم الاجتماع بجامعة الاسكندرية في مصر، هي مفهوم يُشير إلى مدلولين إجرائيين، هما:

الأول: دستوري قانوني: متعلق بطبيعة العقد الاجتماعي الذي يكفل للمواطنين جميعهم حق المساواة أمام القانون في الدولة، بغض النظر عن القبيلة أو الإقليم أو العرق أو الدين أو المذهبأو الطائفة أو الجنس (ذكر وأنثى).
الثاني: سياسي: الذي يضمن حق المشاركة في العملية السياسية أو التأثير عليها بواسطة المطالب بوسائل مشروعة يكفلها القانون، سواء حق الانتظام في أحزاب سياسية، أو الانتظام في منظمات مدنية أو أهلية، أو الترشح و الانتخاب، أو التظاهر و التعبير عن الرأي و رفع المطالب، وغير ذلك.[14]
وعلى ما تقدم يمكن القول: إن انخراط الأفراد في تنظيمات اجتماعية مدنية يمكنهم من تحقيق مهمين، هما:

1 – الفهم التنظيمي الحقوقي الذي يعظم مفهوم المواطنة والمشاركة والانتظام الاجتماعي قانونياً.
2 – المكسب السيكولوجي الذي يُنمي حس المسؤولية تجاه قيم المواطنة وتجسيدها سلوكياً وتجاوز السلوكيات ما قبل الوطنية.
وبالنتيجة فإن مفهوم المواطنة وارتباطه بمفهوم الدولة المدنية من الناحيتين القانونية والسياسية يؤكد من الناحية الإجرائية فرضية أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية الوطنية من خلال مؤشرات تنموية عدة، أهمها:

[13]- د. توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق، سورية، اتحاد الكتاب العرب،1997، ص 77

[14]- د. عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، (الإسكندرية، مصر، المكتبة الجامعية، 2000)، ص20 – 22

المؤشر الديمقراطي: ويتجلى بمشاركة فاعلة وطنية الطابع سواء في الانتظام أو الترشح أو الانتخاب على أساس تنافسي بغية تحقيق أغراض التنظيم الاجتماعي المدني ونظامه الأساسي ضمن نطاق قوانين الدولة الوطنية الناظمة.
المؤشر الاجتماعي والقانوني: ويتجلى بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد المنتظمين داخل التنظيم الاجتماعي المدني بوصفهم مواطنين بغض النظر عن العرق أو الدين أو المذهب أو الانتماء السياسي.

ومع تطور أشكال التواصل في المجتمع الإنساني بفضل تطور تكنولوجيا المواصلات والاتصالات والإعلام، وكذلك تطور الاستثمار في مجال الاقتصاد المعرفي. الذي لا يمكن معه تجاهل رؤى جديدة لمفهوم المواطنة من خلال العلاقة بين الشأن الوطني والشأن العالمي بواسطة مفهوم المجتمع المدني وتنظيماته الذي حتَم خلق بعداً إنسانياً عالمياً لمفهوم المواطنة من خلال المشتركات العالمية بين أغراض التنظيمات الاجتماعية المدنية في العالم حول القضايا العالمية، مثل منظمات مكافحة التمييز العنصري، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات الدفاع عن البيئة، ومنظمات السلام العالمية، ومنظمات الدفاع عن حقوق الطفولة، وعن حقوق المرأة، وتنظيم ورعاية الأسرة، ومنظمات رعاية اللاجئين، وغيرها.

المطلب الثاني: تنمية الحوار الديمقراطي

للحوار الديمقراطي مظاهر سلوكية عدة، كاحترام الرأي الآخر مهما كانت درجة الاختلاف في الآراء كبيرة، والتكافؤ في الفرص والوقت والقيمة الإنسانية. وعدم الارتهان للنهايات المعرفية المغلقة، أو بالنتائج المسبقة، أو بالحقائق المطلقة.
فالفعل الحواري فعل مستمر لا يتوقف إلاَ عندما يكفَ السؤال عن توليد معرفة جديدة، وتكفَ المعرفة عن توليد سؤال يتطلب البحث عن معرفة. ويختلف الحوار في مفهومه عن التفاوض، إذ أن التفاوض يعبَر عن خلاف المصالح، بينما الحوار ينمي قبول مبدأ التعدد والتنوع والاختلاف في الرأي على أساس وطني.
والحوار حسب رأي الدكتور "عبد الودود مكروم" الأستاذ في كلية التربية بجامعة القاهرة هو مفهوم ديمقراطي يتجلى إجرائياً في نشاط منظمات المجتمع المدني، وينطوي تربوياً على ثلاثة عناصر هي:

عنصر الاهتمام: الذي يُظهره المحاور في سلوكه اتجاه الآخر يعكس فيه الاحترام، وفن الإصغاء، وحسن التعبير عن الرأي، **وعنصر الفهم:** كإدراك المحاور لخياراته وآثار أفعاله وتصرفاته على الجماعة المنتظمة في إطار تنظيمه الاجتماعي المدني.، **وعنصر المشاركة:** كصيغة عملية لما يتضمنه عنصري الاهتمام والفهم، وتنطوي هذه الصيغة على رسم دور معين ينبغي على المحاور القيام به.[15]
وهذا الرأي صحيحاً لكون المشاركة والحوار يجسدان أسلوباً ديمقراطياً ينعكس في سلوكية وطنية للأفراد المنتمين إلى منظمات المجتمع المدني يتجلى فيه قدرة أي فرد على احترام الأسس التي يقوم عليها، ومنها:

1-في الحوار قاعدة تقوم على احترام الرأي الآخر مهما كانت درجة الاختلاف في الآراء كبيرة.
2-لا توجد في الحوار مراتب تقوم على درجة أدنى أو درجة أعلى بين المتحاورين، بل يقوم على التكافؤ في الفرص والوقت والقيمة الإنسانية.
3- لا يوجد في الحوار نهايات معرفية مغلقة، أو نتائج مسبقة، أو حقائق مطلقة.

[15]- د.سيد أحمد عثمان، **المسؤولية الاجتماعية والشخصية**، دراسة تربوية نفسية، (مصر، القاهرة، دار الأنجلو المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1979) ص 270

4–الفعل الحواري فعل مستمر لا يتوقف إلاَ عندما يكفَ السؤال عن توليد معرفة جديدة، وتكفَ المعرفة عن توليد سؤال يتطلب البحث عن معرفة.[16]

وخلاصة القول تُفيد نضج تجربة المشاركة وتعلم الحوار الديمقراطي على أسس تنظيمية واضحة في منظمات المجتمع المدني يؤشر على أن الحوار فعلاً مقترناً بالتفاعل والثقة والتكافؤ، ويُنمي قدرة الفهم لمبدأ نسبية المعرفة التي يجب إغناؤها بالحوار، وإن المعرفة هي نتاج مشترك، أي إنها فعل جدلي مولد للأفكار، ويُعطي مخرجات تنموية تساهم في تطور التجربة الديمقراطية على الصعيد الوطني.

خاتمة:

يمكن قياس مستوى التنمية الديمقراطية للمجتمع بشكل عام، والأثر التنموي لمنظمات المجتمع المدني بشكل خاص في ميادين شتى، ومنها الميدان السياسي كدلالة على نضج عقل الدولة في ثقافة وسلوك أفراد الدولة بوصفهم مواطنين، إذ يُظهر هذا الميدان طبيعة الاصطفاف السياسي للأفراد عند أي استحقاق انتخابي وطني لشغل وظائف سياسية في المؤسستين التشريعية والتنفيذية للدولة. فإذا كان الاصطفاف السياسي اصطفافاً برامجياً ذو طبيعة تنافسية وطنية، فهذا مؤشر على نضج التنمية الاجتماعية والسياسية بشكلها العام، ونضج تجربة منظمات المجتمع المدني بشكل خاص وتأديتها دوراً تنموياً وطنياً. أما إذا كان الاصطفاف السياسي لناشطي منظمات المجتمع المدني، كباقي أفراد المجتمع قائم على ولاءات شخصية للمرشحين بحكم علاقات اجتماعية عشائرية أو دينية أو عرقية أو وجاهية وغيرها، فهذا يؤشر على ضعف الفاعلية التنموية بشكلها العام ومنها فاعلية منظمات المجتمع المدني ومليها للعمل كمنظمات أهلية بوصفها جماعات عضوية تعمل من أجل التعاضد والتكافل الاجتماعي.

نتائج البحث والتوصيات:

أولاً – النتائج:

1 – طغيان مركزية الدولة في الدول النامية ومنها العربية من أهم أسباب ضعف بناء منظمات المجتمع المدني، إذ إن هذه الدول لا تعدّ بناء منظمات المجتمع المدني وبرامج أنشطتها من أولوياتها، وتستبدلها بالوظيفة الاجتماعية للدولة التي تعدّ لها خططاً اجتماعية وثقافية تنموية على مستوى سياساتها العامة، وإن الوجود الفعلي للمنظمات المدنية لا يتعدى الصالونات الأدبية والفكرية، وبعض الجمعيات الثقافية، وكذلك الجمعيات الأهلية ذات الطابع التكافلي الخيري.

2– ضعف الحياة السياسية والاقتصادية، وضعف وظيفة الأحزاب السياسية في بناء الدولة الديمقراطية في الدول العربية وغيرها من الدول التي تتشابه معها له أثر أساسي ومباشر على ضعف التنمية الاجتماعية وبناء منظمات المجتمع المدني، وغياب الوظيفة التنموية لها.

3 – منظمات المجتمع المدني ليست قطاعاً خاصاً مستقلاً عن الدولة بالمطلق، ولا هي بالقطاع الثالث، إذا أخذنا بتصنيف القطاعين الآخرين (الأول هو الدولة) و (الثاني هو القطاع الخاص)، وإنما هي منظمات ذات صفة اعتبارية

[16]–د.سيد أحمد عثمان، **المسؤولية الاجتماعية والشخصية**(مرجع سابق) ص 274

قانونية مســتمدة من القوة القانونية للدولة، وتعمل وفق أنظمتها الخاصــة. كقطاع تنموي وســيط بين المجتمع والدولة على المستوى الوطني.

4 – منظمات المجتمع المدني، تساهم في تطور التجربة الديمقراطية وتنمي الاصطفاف السياسي على أساس وطني، وتعمل على إنضاج أساليب العمل الجماعي في توزيع المسؤوليات واتخاذ القرارات وتنفيذها من خلال مجالس إدارات المنظمات، وممارسة النشاط الانتخابي على أساس ديمقراطي وطني تنافسي بغية تحقيق أغراض المنظمة المدنية وأهدافها.

5 – أنشطة منظمات المجتمع المدني تساهم إجرائياً في تنمية مفهوم المواطنة في إطار الدولة الوطنية وقوانينها الناظمة على أساس المساواة في حقوق المواطنة وواجباتها بغض النظر عن العرق أو الدين أو المذهب أو الانتماء الحزبي السياسي.

ثانياً – التوصيات:

1- ضرورة الفصل القانوني والنظمي والإجرائي بين تنظيمات النشاط الأهلي وتنظيمات النشاط المدني، كضرورة تنموية اجتماعية، لترسيخ مفهوم المشاركة المدنية في التنمية إلى جانب
الدولة، وترسيخ السلوك الديمقراطي الذي يدعم البنيان الاجتماعي للدولة على أساس المواطنة.
2- ضرورة تضمين التربية الوطنية في مناهج التربية والتعليم مضامين معرفية وإجرائية عن مفهوم المجتمع المدني، وعن أهمية منظماته، وعن طبيعة أنشطتها من أجل تحقيق كفاية الأداء مستقبلاً في ممارسة الأنشطة المدنية المنظمة مستقبلاً.

مراجع البحث:

1- د. أبو حلاوة، كريم، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، (مجلة عالم الفكر، مجلد 27، عدد3، 1999، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت)

2- د. البصام، دارم، العمل الأهلي العربي المشترك، (القاهرة، مصر، نشر المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، 1997)

3- د. بوتنام، روبرت، المجتمع المدني، (مجلة المشكاة، متخصصة بالأبحاث الفكرية والحقوقية، مصر، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، العدد الأول، آذار 2008)

4- د. الجنحاني، الحبيب، المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، (مجلة آفاق المعرفة، عدد أب لعام 2003، دار الفكر بدمشق)

5- د. الجوجو حسن عبد الله، الأنظمة السياسية المقارنة، (طرابلس ليبيا، الجامعة المفتوحة، 1997)

6- د. الجوهري، عبد الهادي، أصول علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية، مصر، المكتبة الجامعية، 2000)

7- د. شكر، عبد الغفار، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية، (دار الفكر، دمشق، سورية، مجلة آفاق، عدد نيسان لعام 2003)

8- د. عثمان، سيد أحمد، المسؤولية الاجتماعية والشخصية، دراسة تربوية نفسية، (مصر، القاهرة، دار الأنجلو المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1979)

9- د. عطا، محمد، د. أحمد تيم، فوزي، النظم السياسية العربية المعاصرة، (ليبيا، نشر جامعة قار يونس، 1980)

10- د. المديني، توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، (دمشق، سورية، اتحاد الكتاب العرب، 1997)

11- د. مكروم، عبد الودود، القيم ومسؤوليات المواطنة، (مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004)